الفجوة الرقمية ومقومات الاندماج في الاقتصاد الجديد

د. لحمر عباس
أستاذ محاضر-ب، كلية العلوم الاقتصادية – جامعة مستغانم

ملخص:

على ضوء المتغيرات الجديدة التي أفرزتها الثورة التكنولوجية بدأت مشكلة الفجوة الرقمية تطرح نفسها بشدة والتي تعبر عن الهوة التي خلقتها ثورة المعلومات والاتصالات وتقاس بدرجة توافر أسس المعرفة بمكونات الاقتصاد الجديد الذي يستند إلى تكنولوجيا الإعلام والاتصال، التي شكلت الإطار المناسب لتفعيل عملية التنمية في الدول المتقدمة ومنحت لها إمكانيات هامة في تحقيق التراكم الرأسمالي، وعليه فإن ما تحتاجه الدول العربية هو الوعي الكافي للتّحديات التي تعترضها في ميدان المعرفة العلمية والتكنولوجية فلا بد لحكومات هذه الدول أن تعد العدة كي تقلص من الفجوة الرقمية، فخصائص ومقومات الجهاز الحكومي له تأثير على كفاءة وفعالية المنظمات والمؤسسات العامة والخاصة، لذلك ينبغي على الدول العربية طرح أساليب علاجية تتعلق بالسياسات التي يجب إتباعها وأن تضع القواعد والإجراءات المسيّرة والمحفزة للأفراد والمؤسسات لممارسة الأنشطة وتعزيز القدرة على مواجهة التحديات وتقوية الاستعداد للاندماج في الاقتصاد الجديد، والتكيف مع هدا الواقع لذي كشف عن متغيرات هامة مست مختلف المجالات.

الكلمات الدالة: الفجوة الرقمية، تكنولوجيا الإعلام والاتصال، الأنترنت، الهاتف النقال، التنمية، الفقر، الدول العربية.

Abstract:

In the light of new variables that caused a technological revolution, the problematic of digital gaps appears and shows a new environment caused by information and technological development. This is evaluated by the existence of knowledge basis within the new economy; bay the way, the new economy based on information and communication technologies is the frame of economic developed countries, giving them the way to realize a capital accumulation. Thus Arab countries need a conscience of the scientific and technological knowledge challenges, so they should make efforts to minimize the digital gaps, putting a motivate environment for enterprises and have au outlook to integrate their selves in the new economy.

مقدمة:

شهد العالم تطورات كبيرة في استخدام تكنولوجيا الإعلام والاتصال التي فجرت ثورة هائلة في نظم الاتصال والمعلومات، وساهمت بذلك في اندماج وارتباط مختلف الأطراف العالمية في منظومة مالية وإعلامية ومعلوماتية واحدة، ولقد ساعد على هذا الارتباط ظهور الذكاء الاصطناعي، وما رافقه من التطور الكبير في مجال المعلوماتية وفعالية تكنولوجياتها خاصة بالنسبة للدول المتطورة التي استطاعت من خلال هذا التفوق التكنولوجي الدخول في دورة اقتصادية جديدة تمنح لها إمكانيات هامة لتحقيق التراكم الرأسمالي وبالتالي التأثير على أنماط الاستهلاك والاستثمار والإنتاج مما يؤدي إلى تغيير واضح في أساليب وطرق ممارسة الأعمال.

فلقد أحدثت الثورة الإلكترونية انقلابا حقيقيًا في النشاط الاقتصادي وأدخلت البشرية في عصر جديد وستؤدي هذه الثورة إلى اختفاء الكثير من المصطلحات مثل السلطة والمسؤولية ووحدة التوجيه، فالعالم يتغير باتجاه المعلوماتية والتكنولوجية والتحديث، وستزداد إمكانية الارتباط بشبكات عالمية وأقمار صناعية وستتجه أبعاد الأداء البشري إلى العقل البشري وسيفرض العلم نفسه ليكون قوة أساسية من قوى الإنتاج، وفي الواقع فإن هذه التطورات المتسارعة مهدت لميلاد ما يعرف بالاقتصاد الجديد الذي لا يدعو إلى الاطمئنان حيث أن عصر المعلومات لم يستطيع أن يوقف التمايز المستمر بين العالم المتقدم والعالم الفقير، فالفجوة تزداد يوماً بعد يوم، الأمر الذي يؤدي إلى قيام مجموعة من التكتلات الاقتصادية الغنية تستحوذ على معظم الإنتاج العالمي، بينما تبقى أغلبية البلدان الفقيرة مهمشة في ظل بيئة عالمية تتطلع للانفتاح من خلال اتساع دائرة العولمة التي تحركها عدة عوامل ومن هذا المنطلق تطرح أساليب علاجية تتعلق بالسياسات التي يجب أن تتبع داخل البلدان العربية خصوصا و الدول النامية عموما لرأب الصدع والمشاركة في بناء الاقتصاد العالمي على أسس أكثر عدالة.

1. الفجوة الرقمية واحتكارات الدول المتقدمة للتكنولوجيا:

تعرف الفجوة الرقمية[1] بأنها الفجوة التي خلقتها ثورة المعلومات والاتصالات بين الدول المتقدمة، والدول النامية، وتقاس بدرجة توافر أسس المعرفة بمكونات الاقتصاد الرقمي الذي يستند إلى تكنولوجيا الإعلام والاتصال،

[1] لقد شهد المنتدى العالمي بدافوس في فيفري 2000 تشكيل فريق عمل لمحاربة الفجوة الرقمية بمشاركة خمس وستون شركة عالمية كبرى في مجال تكنولوجيا الإعلام والاتصالات، حيث تبدل هذه الأخيرة جهودا منها تمويل ورعاية معاهد تعليمية وتكوينية مختصة في هذه التكنولوجيا، وتجدر الإشارة على أن بعض هذه الجد بدأت تظهر نتائجها، حيت سجلت السنوات الماضية قفزات كبيرة في ارتباط العديد من المجتمعات النامية بشبكة الانترنت مع التركيز على الوسائل المشتركة للاستخدام التي تؤدي إلى خفض التكلفة، منها مراكز خدمة المجتمع للانترنت بجامايكا، وأكشاك البريد الالكتروني في الهند، ومقاهي الانترنت بأمريكا الجنوبية، ونوادي الانترنت في أوروبا الشرقية والعالم العربي.

ودرجة الارتباط بشبكة الانترنت وعدد الواصلين إليها وتوافر الهواتف النقالة، وخدمات التبادل الرقمي للمعلومات، وهي الأسس التي أصبحت تحكم كافة مناحي الحياة و أسلوب أداء الأعمال.

كما أن الانقسام الرقمي الذي يعبر عن الفرق في الحصول على ثقافة المعلومات بين الفقراء والأغنياء ينطبق كذلك على الفرق داخل الدول الغنية نفسها، ففيدول منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية هناك قسم من السكان في مجموعة الدخل المتدني لم تطلع على أجهزة الكمبيوتر والانترنت[2] وهناك كذلك مشكلة عدم التوازن بين سكان الريف والمدن، ففي أوربا حوالي خمسة أقطار يوجد في بعض مناطقها الريفية عشرة تلفونات لكلّ مائة شخص، وهي نسبة قليلة بالمقارنة مع المعدل العام لسكان المناطق الحضرية لتلك الدول فالتقدم التكنولوجي ومعدل السرعة التي يسير بها، وخاصة في مجال تكنولوجيا الإعلام والاتصال يجعل من الصعب على غالبية الدول مواكبته ومسايرته فبدلاً من أن يشهد العالم مزيداً من الجهود لتقليص الفجوة، فإنه على العكس تماماً يشهد اتساع الفجوة وبعد المسافة بين الدول النامية والدول المتقدمة التي تحتكر جميع استخدامات التكنولوجيا.

1.1. التباينات التقنية والإعلامية:

لقد سجلت العشرية الأخيرة تنمية لا مثيل لها في ميدان الصناعة المعلوماتية ونظم الاتصالات، وهذا ما زاد في تعميق الانقسام الرقمي بين الدول الفقيرة والدول الغنية، فالبلدان النامية معلقة بالاتصالات البعيدة المحدودة وعالية الكلفة والرديئة والوصول إلى الانترنت في هذه البلدان محدود جداً[3] وعلى الرغم من أن شبكة الانترنت تم التوسع فيها وتطويرها منذ السبعينات في الولايات المتحدة الأمريكية واستخدامها في أوروبا كان في نهاية نفس العقد، إلى أن الدول النامية بدأت تطويرها بعد عشرين سنة تقريباً، وهذا ما يعكس بصورة واضحة استحواذ الدول المتقدمة التي يقطنها نحو 15% من سكان العالم على نسبة كبيرة من مستخدمي هذه الشبكة أمريكا الشمالية 266,2 مليون مستخدم و أوروبا 475,1 مليون مستخدم، وفي إفريقيا ومنطقة الشرق الأوسط بلغ عدد مستخدمي الانترنت 110,9 مليون بالنسبة لإفريقيا و63,2 مليون في منطقة الشرق الأوسط .

---

[2] أنطوان زحلان، ***ثقافة المعلومات***" مجلة المستقبل العربي، عدد269، 2001، ص. 23.

[3] أنطوان زحلان، مرجع نفسه، ص. 24.

الشكل1: مستخدمي الانترنت في العالم.

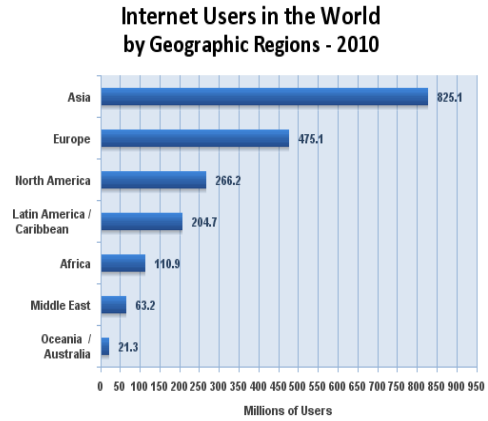

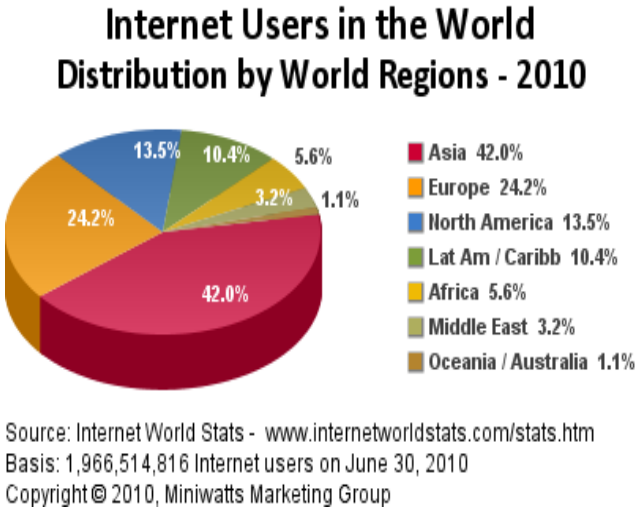

إن السمات الأساسية لبعض الدول العربية والتعديلات التصحيحية الهيكلية التي تمت فيها، وما أفرزته من نتائج أدت إلى ضعف قدرة اقتصادياتها على الانتفاع الإيجابي من التطور التقني والتكنولوجي الحاصل في الدول المتقدمة، سواء من خلال ضعف إسهامها في توليد تكنولوجيا المعلومات والاتصالات، وضعف درجة استخدامها بالشكل الذي يحقق إسهامها في نمو النشاطات الاقتصادية وتطورها، وضعف الفاعلية والكفاءة، وهذا من خلال التباينات التقنية والإعلامية التي تظهر من خلال عدد مستخدمي الانترنت في العالم الموزعين على مختلف المناطق الجغرافية، ويلاحظ من الشكلين السابقين تمركز 24,2 % من مستخدمي الانترنت في أوروبا و 42% في أسيا

كما تسجل منطقة أمريكا الشمالية 13,5 % وهذا يمثل نسبة المستخدمين إلى عدد المستخدمين في العالم، بينما نجد النسبة في منطقة إفريقيا والشرق الأوسط لا تتجاوز 5,6 % و 3,2 % على التوالي وهدا حسب إحصائيات جوان 2010.

وتشير الإحصائيات إلى أن انتشار الانترنت في الدول العربية لا يزال محدودا و عدد المستخدمين وصل عام 2001 إلى 4,2 %مستخدم يشكلون 1,6 %من سكان الوطن العربي، وتجاوز عدد مستخدمي الانترنت العرب 43 مليون نهاية سنة 2008.

الشكل2: عدد مستخدمي الانترنت العرب

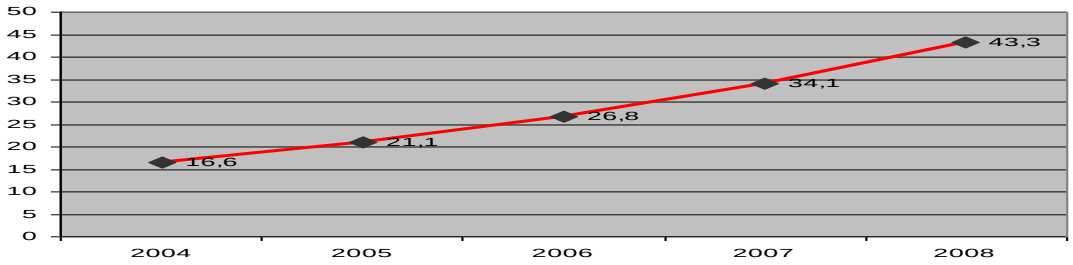

المصدر: شركة مدار للأبحاث والدراسات، المملكة العربية السعودية.

لقد انقل عدد مستخدمي الانترنت في مصر من 450000 مستخدم في ديسمبر 2000 إلى 5 ملايين مستخدم سنة 2007، وفي الجزائر تم تسجيل 50000 مستخدم في ديسمبر 2000 ليصل عدد المستخدمين إلى 1920000خلال 2007، وبلغ عدد مستخدمي الانترنت في كل من المغرب و تونس في ديسمبر 2000 نسب متساوية 100000 مستخدم، ليصل عدد المستخدمين سنة 2007 إلى 4600000 و 953000 على التوالي، ويرجع انخفاض عدد مستخدمي الانترنت في الدول العربية مقارنة بالدول المتقدمة[4] إلى عدة أسباب منها انخفاض مستوى المعرفة بالحاسوب والانترنت.

[4] يشير الدكتور محمد بن عبد العزيز العقيلي، جامعة الملك سعود بالمملكة العربية السعودية إلى أن مدى انتشار استخدام الانترنت في الدول يرتبط بعدة عوامل من ضمنها:1- تكلفة الخدمة وأجهزة الاتصال 2- الناتج القومي (للفرد) 3-مدى تطور البنية التحتية للاتصالات4- مستوى وعي و تعليم الأفراد5-توفر المحتوى و الخدمات الإلكترونية (بلغة الدولة).

الجدول1: أمثلة عن استعمال الانترنت في بعض الدول العربية

الدول	تقدير نسبة السكان 2007	مستخدمي الانترنت ديسمبر 2000	مستخدمي الانترنت 2007	% المستخدمين في إفريقيا
مصر	72478498	450000	5000000	%15
الجزائر	33506567	50000	1920000	% 5,8
المغرب	30534870	100000	4600000	% 13,8
تونس	10342253	100000	953000	% 2,9

المصدر: Melissa. S, e-commerce évolutions et perspectives de développement et de sécurisation, 2007, Alger.

كما أن عدد مواقع الشبكة الدولية للمعلومات باللغة العربية لا يزيد عن 1% فقط من كل مواقع الشبكة حسب بيانات 2001 وربما تحسن الوضع قليلا في السنوات الأخيرةحيت أصبحت اللغة العربية الثامنة من حيث عدد المستخدمين بمعدل النمو الأعلى في العالم في الفترة من 2000-2007م، ويلاحظ في هدا المجال سيطرة العالم الانجلو ساكسوني على الشبكة حيت تحتل اللغة الانجليزية أكثر من78% من المواقع وحوالي 85% من مواقع التجارة الالكترونية.

كما يسجل وجود 380 مليون مستخدم يستعملون اللغة الانجليزية مقابل 185 مليون يستخدمون اللغة الصينية، و113 الاسبانية و88 مليون يستعملون اللغة اليابانية، مقابل 46 مليون مستخدم عربي.

الشكل3: توزيع مستخدمي الويب حسب اللغة بالمليون

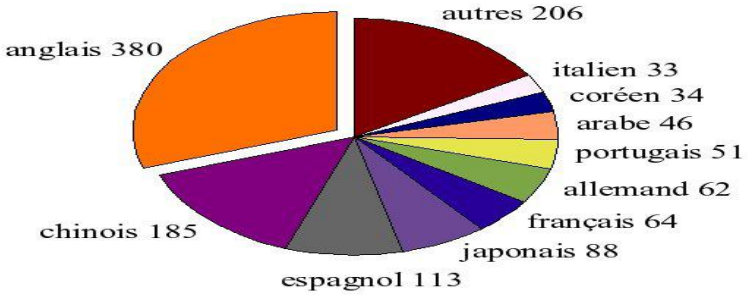

المصدر: عن الموقع الإلكتروني: www.internetworldstats.com, 30 Nov. 2007

إن متوسط عدد حواسب الانترنت لكل فرد هو مؤشر على إمكان التوصل إلى المعرفة في عصر المعلومات وتحتل المنطقة العربية بين مناطق العالم الأخرى أدنى مستوى في الوصول إلى ثقافة المعلومات والاتصالات[5] حيث تبدو بعض الدول العربية متساوية في فقرها إلى تقنيات المعلومات والاتصالات وكذا عدد المشتركين والمستخدمين في شبكة الانترنت ومزودي الخدمة، بالإضافة إلى الشركات الرئيسية التي تقوم بتقديم خدمات الهاتف النقال ومقاهي الانترنت، وكذلك حجم التجارة الالكترونية التي تنتشر في عدد قليل من الدول العربية وتسجل نسبة ضعيفة مقارنة بالولايات المتحدة الأمريكية والمنطقة الأوروبية، حيث سجلت الإمارات العربية المتحدة أعلى نسبة بمقدار 600 مليون دولار لتليها المملكة العربية السعودية بمقدار187 مليون دولار، ليبقى هدا النوع من التجارة غائبا في معظم الدول العربية و يعكس بصورة واضحة ضعف مؤشرات تكنولوجيا المعلومات والاتصالات في غالبية هذه الدول.

وفي هذا الإطار تمت عدة مبادرات من جانب بعض الدول العربية، حيت تحققت باستمرار نجاحات متواضعة فيما يتعلق باستخدام الانترنت والبنية التحتية لتكنولوجيا المعلومات والاتصالات، غير أن تطبيقات الانترنت بقيت محدودة في البريد الإلكتروني والمواقع الإلكترونية على عكس الدول المتقدمة التي تستعمل الشبكة في مجالات أخرى، وهو ما تدل عليه بامتياز نسبة 96% من مواقع التجارة الإلكترونية التي تصمم في المنطقة الأنجلوفونية لوحدها [6] والتجارة الإلكترونية قد أدخلت تغيرات ضخمة في جميع المستويات في إطار الاتفاقيات التجارية الدولية (تعريفات، خدمات، ملكية فكرية، تأمين، الصفقات، التحكيم ... إلخ)[7] ففي تقرير للتجارة الأمريكية الصادر عام 1999 أشار إلى أن مقدار عائدات التجارة الإلكترونية سيتجاوز1,2 تريلون مع بداية القرن الجديد[8] وهذا الوضع يبين جليا الفارق الرقمي بين البلدان المتطورة والبلدان الفقيرة.

أما فيما يتعلق بالبناء التحتي لتوافر أجهزة الاتصال والهواتف يلاحظ اتساع الفجوة بين الدول المتقدمة والدول النامية في كافة مجالات الاتصال والمعلومات، فجهاز استقبال راديو، وجهاز استقبال تلفزيون ومثلها من أجهزة الهاتف، خمسة أسداس من هذه الأجهزة يوجد في الدول المتقدمة، ويوجد نصف هذه الأعداد في أمريكا الشمالية وحدها، ويتمتع المواطنون في أمريكا الشمالية بأجهزة اتصال سلكية ولاسلكية تعادل عشرين ضعفا من

---

[5] تقرير التنمية الإنسانية العربية، المكتب الإقليمي للدول العربية، البرنامج الإنمائي للأمم المتحدة، نيويورك، 2003، ص 36.

[6] يحي اليحياوي، ***العولمة: أية عولمة***"، إفريقيا الشرق، الدار البيضاء، 1999، ص. 28.

[7] **المجلس الوطني الاقتصادي والاجتماعي**، مشروع دراسة حول مواجهة العولمة ضرورة بالنسبة للبلدان الضعيفة، الدورة العامة السابعة عشر، ماي 2001، ص. 21.

[8] عبد الله حمود علي سراج، ***التسويق والتجارة الإلكترونية في الدول العربية التحديات التي تواجهها وسبل التغلب عليها***"، مجلة العلوم الإنسانية، جامعة بسكرة، عدد 05، 2003، ص ص. 193-194.

الأجهزة المتاحة للمواطنين في الدول النامية[9] حيث هناك دول لا يملك 1% من سكانها هاتف واحد بينما الدول المتقدمة من ثلاثة هواتف يملكها الفرد الواحد، هاتف المنزل، الهاتف النقال، هاتف العمل.

الجدول2: ملامح تكنولوجيا المعلومات والاتصالات في الدول العربية لعام 2004.

الدولة	هاتف ثابت لكل 100 نسمة	هاتف خلوي لكل 100 نسمة	ع. مستخدمي الانترنت بالآلاف	انتشار استخدام الانترنت (%)	عدد مزودي خدمة الانترنت	عدد أجهزة الحاسوب بالألف
الأردن	11,36	24,19	444	8,10	3.123	245
الإمارات	28,11	73,57	1.110	27,47	56.169	450
البحرين	26,76	63,84	150	1,50	1.334	107
تونس	11,77	19,69	630	21,61	271	400
الجزائر	6,93	4,54	500	1,59	866	265
جيبوتي	1,52	3,44	6,5	0,97	670	15
السعودية	15,54	32,11	1.500	6,65	15.830	3.003
السودان	2,70	1,95	300	0,90	--	200
سوريا	12,26	6,75	610	3,47	11	500
سلطنة عمان	8,84	22,83	180	7,09	726	95
فلسطين	8,73	13,27	145	4,00	--	125
قطر	26,12	53,31	141	19,92	221	110
الكويت	19,60	57,16	567	22,82	2.709	400
لبنان	20,00	23,43	500	14,28	7.552	350
ليبيا	13,56	2,3	160	2,89	67	130
مصر	12,73	8,45	3.000	4,37	3.338	2.000
المغرب	4,05	24,43	1.000	3,31	3.561	600
موريتانيا	1,39	12,75	12	0,43	25	29
اليمن	2,78	3,47	100	0,51	138	145
الدول العربية	9,43	13,25	11.056	4,16	96.611	9.169
المجموع	18,66	22,92	693.424	11,33	216.145.554	602.712

المصدر: محمد زيدان،" ***البيئة الرقمية في الدول العربية"*** ، ملتقى دولي حول الاستثمار الأجنبي المباشر ونقل التكنولوجيا، جامعة بشار03/02 فبراير، 2007، قرص مضغوط.

[9] حسن عماد مكاوي، ***"تكنولوجيا الاتصال الحديثة في عصر المعلومات"***، الدار المصرية اللبنانية، القاهرة، 2003، ص. 51.

وتشير الإحصائيات الحديثة لمنظمة اليونسكو إلى أن الدول الصناعية المتقدمة تسيطر على 92% من الطيف اللاسلكي، ولعل النموذج الصارخ اليوم للتباينات التقنية والإعلامية بين الدول النامية والدول المتقدمة يوجد في قارة آسيا، ففي حين لا يزيد عدد سكان اليابان عن 5% من سكان القارة إلى أنها تحصل على نسبة 63% من أجهزة التلفزيون و89% من أجهزة الهاتف.[10]

وتعتبر شبكة الاتصالات الهاتفية بوابة الدخول إلى عصر المعلومات، فقد عملت عدة دول على تطوير بنيتها التحتية للاتصالات، واستكملت تحويل شبكاتها إلى النظم الرقمية، غير أنه بالنسبة للدول العربية تبقى دون المستوى العالمي المطلوب حيث لا يتجاوز عدد الخطوط فيها (109 خط لكل 1000 نسمة) في حين تصل النسبة في الدول المتقدمة إلى 561 خطا، أما عدد حاملي للهاتف المحمول فقد زاد بنسبة 340% خلال السنوات الأخيرة[11].

ويعد توافر الحاسوب من المعايير الأساسية لقياس مدى وصول تقنيات المعلومات عبر الوسائط التقنية الجديدة فالإحصائيات تشير إلى نقص شديد في حالة البلدان النامية، ومنها البلدان العربية[12] حيث يبلغ المتوسط 13 حاسوبا لكل (1000 نسمة) بينما يبلغ المتوسط العالمي 783 حاسوب لكل 1000 نسمة.[13]

2.1. ملامح التطور التقني واحتكارات الدول المتقدمة:

يعمل الاقتصاد الجديد على نشر أنواع جديدة من النظم وإفراز أنواع جديدة من الرأسمالية، لذا فإن الاقتصاد الكوني الذي يتم تشكيله حالياً نتيجة للتقدم التقني سيفجر أنواع جديدة من المنافسة، بحيث يصبح على الدول النامية إما إصلاح نفسها أو تدمير نفسها، فالوصول إلى القرية العالمية السعيدة التي تتحدث عنها ثورة الاتصالات والتكنولوجيا في العالم لم يتحقق[14] ولكن تم تشكيل مجموعة من المزارع العالمية التي تقوم بضخ إنتاجها دون أية قيود أو حواجز وإسقاط الدول النامية في هاوية الفقر.

---

[10] حسن عماد مكاوي، مرجع سابق، ص. 51.

[11] التقرير الإستراتيجي العربي، مركز الأهرام للدراسات السياسية الإستراتيجية، مؤسسة الأهرام، 2004.

[12] في دراسة أعدت لصالح منتدى (دافوس) الاقتصادي الدولي حول تحديات تطور تكنولوجيا المعلومات والاتصالات في العالم العربي، ثم تصنيف الدول العربية إلى مجموعات ثلاث، مجموعة التطور السريع وتشمل: الكويت، الإمارات العربية المتحدة، ومجموعة الدول الصاعدة وتشمل: مصر، الأردن، ولبنان، والسعودية، ومجموعة الدول السائرة في طريق النمو وتضم المغرب وعمان وسوريا.

[13] كمال منصوري، خليفي عيسى، *"اندماج اقتصاديات البلدان العربية في اقتصاد المعرفة، المقومات والعوائق"*، مجلة اقتصاديات شمال إفريقيا، جامعة شلف، عدد 04، 2006، ص 58.

[14] سمير صارم، "***معركة سياتل حرب من أجل الهيمنة***"، دار الفكر، دمشق، 2000، ص. 146.

فالإنجازات الاتصالية الفائقة التقدم الجارية الآن تعيد خلط معظم الأوراق الاجتماعية والسياسية وتبعث إشباعاً وهمياً للحاجات ومساواة زائفة في الفرص، وهذا الخلط سيغيب المسائل الاجتماعية الأكثر إلحاحاً مثل الفقر وتهميش الفئات الأضعف[15] كما أن لهذا التقدم الأحادي وهذه الاحتكارات التقنية للدول المتقدمة ستزيد من عمق الفجوة والهيمنة الشبه مطلقة للدول الغربية والشركات المتعددة الجنسيات،« حيث أن التطور السريع للتقدم التقني يعطي أبعاد أخرى غير تكنولوجيا الإعلام والاتصال كما يشهد بذلك المجال البيوتكنولوجي، وعلوم المادة، غير أنه يمكننا أن نعتبر أن تكنولوجيا الإعلام والاتصال لها علاقة بهذه التطورات السريعة حيث أن دور الحاسوب يظهر في كثير من مجالات البحث العلمي والتقني»[16] وبالإضافة إلى ملامح التطور التقني للدول المتقدمة نجد أن سوق تكنولوجيا الإعلام والاتصال تتمركز كذلك في الولايات المتحدة الأمريكية واليابان والإتحاد الأوروبي وهذا الثلاثي الرأسمالي يسيطر على نسبة 90% حيث أن أكثر من ثلث المشتريات 38% تتم من طرف الولايات المتحدة الأمريكية (أفراد، مؤسسات، إدارات) أما حصة إفريقيا والشرق الأوسط فلا تتعدى نسبة المشتريات 2%.[17]

فالعالم اليوم يشهد انقساما حاداً بين دول تعتمد على تكنولوجيا معلومات واتصالات حديثة ومتطورة، وبين دول ذات اقتصاديات نمو بطيئة لا تمتلك مقومات التكنولوجيا الحديثة، وتتسع الهوة حالياً نتيجة لاحتكارات الدول المتقدمة[18] فعندما يتكلم سمير أمين عن التطور التكنولوجي يرى بأنه ليس هو الوحيد الذي يحدد المسيرة، لكن الصراع حول السيطرة على التقنيات والوسائل الجديدة هو الذي يتحكم في التطور، فمنذ زوال الاشتراكية في الدول النامية تبلورت على الصعيد العالمي وسائل جديدة للسيطرة يطلق عليها سمير أمين الاحتكارات الخمسة الجديدة وهي:[19]

- احتكارات التكنولوجيا الحديثة الرفيعة، ومن خلالها تم تحوّل صناعات الأطراف التي تنتج من أجل السوق العالمية المفتوحة إلى نوع من الإنتاج من الباطن، تتحكم الاحتكارات المركزية في مصيرها، وتصادر الجزء الأكبر من الأرباح المحققة من وراءها؛

---

[15] محمد شبا، ***الانعكاسات الاجتماعية والثقافية لثورة الاتصالات الراهنة***"، مجلة الاقتصاد والأعمال، عدد خاص، 1999، ص. 27.

[16] Pierre, J. (2001), "***le poids économique des nouvelles technologies***", Revue sciences humaines, n° 32, p. 28.

[17] مؤيد عبد الجبار الحديتي، ***العولمة الإعلامية***"، الأهلية للنشر والتوزيع، عمان، 2002، ص. 225.

[18] Pierre, J., ibid, p. 29.

[19] ضياء مجيد الموساوي، ***الحداثة والهيمنة الاقتصادية ومعوقات التنمية***"، ديوان المطبوعات الجامعية، بن عكنون، 2005، ص ص. 48-49

- احتكار القرار في الحصول على الموارد الطبيعية واستخدامها على صعيد المعمورة والتحكم في خطط تنمية هذه الموارد والتلاعب في أسعار الخدمات؛
- احتكار الوسائل العسكرية التي تتيح التدخل (من بعيد) دون الخوض في العمليات الحربية الطويلة والمكلفة بشريا؛
- احتكار وسائل الإعلام على الصعيد العالمي، وهو وسيلة فعالة من أجل التأثير على تكوين "الرأي العام" عالميا وقطريا؛
- السيطرة على المنظومة المالية الدولية بعد أن تم ارتباط البورصات في العالم وأصبح انتقال الحدث فيما بينها في منتهى السرعة رغم تباعدها.

2. العوامل المساعدة على الفجوة التقنية:

لقد أفضى التطور المذهل في تكنولوجيا الإعلام والاتصال إلى نشوء ما يعرف بالاقتصاد الجديد، وكان من الطبيعي أن يرتبط هذا الاقتصاد الجديد بالدول المتقدمة التي تمسك بالتقنيات الحديثة، والتي تتيح لها مكاسب جديدة على حساب الدول النامية التي تعاني من الفجوة الفاصلة بينها وبين الدول المتقدمة، ومن المؤكد أنّه لا يكفي لتحديد عمق هذه الفجوة الرقمية مجرد النظر إلى مدى توافر البنية الأساسية للمعلومات وشبكة الاتصالات بل يضاهيه أهمية النظر إلى عوامل أخرى.

إن ضعف القدرة على توليد مضامين اقتصاد المعرفة والمعلومات ومعطياته والمرتبطة بشكل أساسي بالضعف الكمي والنوعي للتعليم، وضعف الموارد البشرية بالإضافة إلى إمكانات البحث والتطوير العلمي والتكنولوجي من شأنها أن تساهم في إفرازات سلبية تؤدي إلى زيادة الفجوة الرقمية بين الدول المتقدمة والدول المتخلفة التي لازالت تعاني من ضعف قدرتها على تولي الطلب على مضامين اقتصاد المعلومات بسبب محدودية النشاطات الاقتصادية وضعف الإمكانيات المتاحة لدى الجهات التي تتول القيام بها وإتباعها في الغالب أساليب ووسائل غير متطورة لا تتناسب واحتياجات الاقتصاديات الرقمية المرتكزة على المعلومات والمعرفة التي تتطلب الاستخدام المناسب والكفء للتقنيات الحديثة.

1.2. الفقر وقلة دخل الأفراد:

الفقر في عالم اليوم يجتاح العديد من الدول، حيث من 6 مليارات ساكن هناك 2,8مليار أي حوالي النصف يعيشون بأقل من دولار في اليوم، و1,2مليار (الخمس) من بينهم 44% يسكنون في آسيا الجنوبية

يعيشون بأقل من دولار في اليوم[20]وعلى الرغم من أن الثروات العالمية والروابط الدولية والقدرات التقنية لم تشهد من قبل تطورا كالذي تشهده اليوم إلا أنّ الدراسات الميدانية تبين أن حوالي نصف سكان المعمورة يعيشون دون مستوى الفقر. ومما زاد الطينة بلّة التحولات التي يشهدها العالم تحت شعار العولمة الاقتصادية، والتي رافقها انهيار في مستوى المعيشة خاصة في البلدان التي باشرت ما يسمى بالإصلاح الهيكلي.[21]

ومجابهة الفقر هي مسؤولية النخب السياسية الحاكمة والتي يقع على عاتقها إعادة النظر في سياسات توزيع الدخل القومي، لكي لا تستأثر القلة الأكبر منه على حساب الطبقات الاجتماعية العريضة[22]لكن هناك انصراف الاهتمامات الحكومية إلى توفير الاحتياجات الأساسية في الدول والمجتمعات الفقيرة من كهرباء ومياه وصحة وتعليم وهذا ما زاد في أتساع الفجوة الرقمية التي لا يمكن قياسها كما قلنا سابقا بمدى توافر البنية الأساسية لشبكة الاتصالات والمعلومات، بل هناك كذلك العنصر البشري المتعلم المؤهل للتعامل مع التكنولوجيا وهذا بدوره يرتبط بمستوى الدخل والتعليم والثقافة، وقد أثر ذلك في خلق تفاوتت ليس فقط بين مناطق العالم، وإنما داخل المجتمع الواحد الذي يشهد تباينا في الوصول إلى استخدام الانترنت بين أصحاب الدخول المرتفعة والمنخفضة.

ففي الجزائر نجد أنه هناك 17,6% من السكان يعيشون بـ 2 دولار يوميا على الأقل، و19,6%في المغرب و22,7%في تونس و 23,5في الأردن وأكثر من النصف من السكان 51,9%في مصر، وإذا أخذنا مؤشر الفقر فإن 32,4%من سكان الدول العربية المتوسطية تعيش في ظروف فقر قاسية جدا[23]وهذه الوضعية تترافق بعدم المساواة في توزيع المداخل، واختلافات واسعة في نصيب الأفراد من الناتج المحلي الإجمالي عبر منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا.

لقد ساهمت الشبكات المالية والتجارية والثقافة الإعلامية في رسم الخريطة العالمية للتنمية الاقتصادية، بحيث تحول العالم إلى منطق الاقتصاديات المفتوحة، وبحسب ما يجري فإن عالم اليوم منقسم اجتماعيا بطريقة

---

[20] Banque mondiael, (2000/2001), Rapport sur le développement dans le monde, ***"combattre la pauvreté***", p. 3.

[21] حسين رحيم، ***"التنمية والعولمة إشكالية الموازنة بين تحقيق النمو المتوازن واستئصال الفقر وضمان الرفاه الاجتماعي"***، مجلة العلوم الإنسانية، جامعة تلمسان، عدد 2، 2003، ص. 266.

[22] السيد يسن، ***المعلوماتية وحضارة العولمة رؤية نقدية عربية***"، دار نهضة مصر للطباعة، الطبعة الثانية، القاهرة، 2002، ص. 39

[23] بلقاسم زايري، عبد القادر دربال، ***"منطقة التبادل الحر الأورو متوسطية والفقر في الدول المتوسطية"***، مجلة العلوم الإنسانية، جامعة تلمسان، عدد 2، 2003، ص.242.

أبشع حيث يزداد فيه الفقر والتهميش لمعظم سكان الأرض، بقدر ما يزداد تمركز الثروة في يد قلة قليلة من الدول أولا وقلة قليلة من الأفراد في تلك الدول ثانيا.

ففي آخر إحصاء كشفه تقرير بريطاني عن النمو العالمي يتبين أن ثروة ثلاثة أغنياء أمريكيين تعادل أو تزيد على ثروات 48 دولة من دول العالم الفقير، وأن 225 ثريا في العالم يمتلكون ألف مليار دولار، الأمر الذي يعكس الخلل في توزيع الثروة بين دول العالم كافة[24] والشكل التالي يعبر عن مصادر ثروة أغنى 400 شخص في الولايات المتحدة الأمريكية.

الشكل4: مصادر ثروة أغنى 400 شخص في الولايات المتحدة الأمريكية

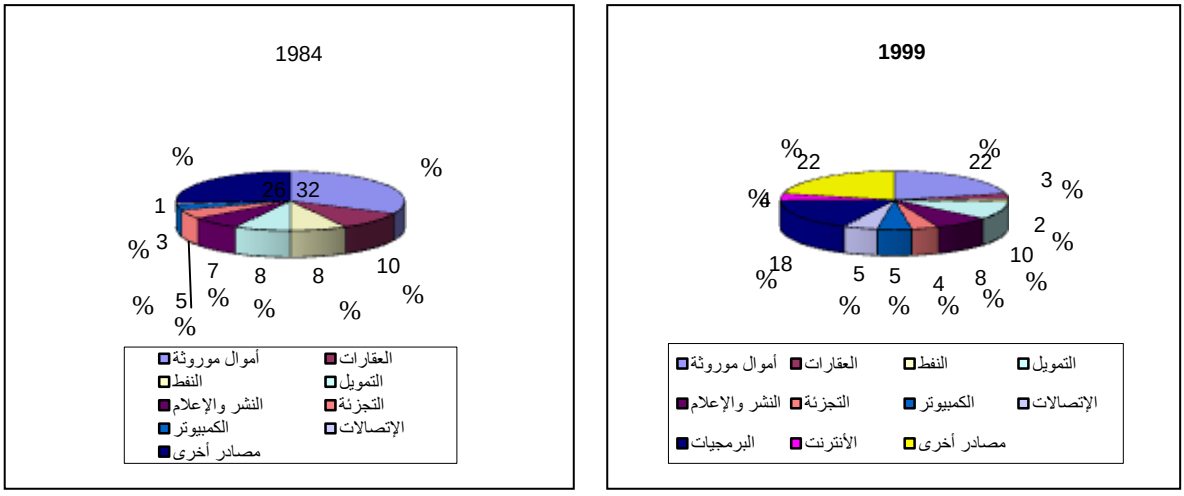

المصدر: **تقرير ميريل** لينش عن الثورات العالمية ومصادرها، مجلة الاقتصاد والأعمال، عدد خاص، 2001، ص.14.

فالسوق الأمريكية تقود العالم في إنتاج المزيد من كبار أصحاب الثروات، فمع نهاية القرن العشرين ضمت الولايات المتحدة الأمريكية 54% من مجموع أصحاب المليارات على مستوى العالم مقابل 31% في العام 1990، وتكاد التحولات الكبرى الحاصلة في السوق الأمريكية تختصر التوجه التدريجي لمصادر الثروة العالمية من النفط والعقارات والأموال الموروثة إلى مصادر ذاتية أو ذات علاقة بالثورة التكنولوجية. خاصة في قطاعات الاتصالات والبرمجيات والكومبيوتر[25] والتقرير البريطاني السابق الذكر والذي كان تعليقا على تقرير الأمم المتحدة

[24] أحمد مهيوب غالب، ***العرب والعولمة مشكلات الحاضر وتحديات المستقبل***" مجلة المستقبل العربي، عدد 256، 2000، ص. 64.

[25] تقرير ميريل لينش عن الثورات العالمية ومصادرها، مرجع سبق ذكره، ص. 14

للتنمية البشرية جاء فيه أن 48 شخصا أمريكيا تزيد ثروتهم على ثروة الصين التي يصل عدد سكانها إلى 1.3 مليار نسمة، ويبلغ الناتج الإجمالي فيها حوالي 700 مليار دولار سنويا[26]وهذا ما يشير إلى اللامساواة في توزيع الثروات، فالدخل المتوسط لـ 20 دولة غنية من الدول الأكثر غنى هو أكبر بـ 37 مرة من دخل 20 دولة من الدول الأكثر فقرا[27]فمن خلال الشكل الموالي يلاحظ بأن ثروة أصحاب الثروات تتوزع معظمها في مناطق الدول الغنية وتحديدا أمريكا الشمالية وأوروبا الغربية على عكس الدول الفقير الأخرى.

الشكل5: الثروة الإجمالية لأصحاب الثروات حسب المناطق

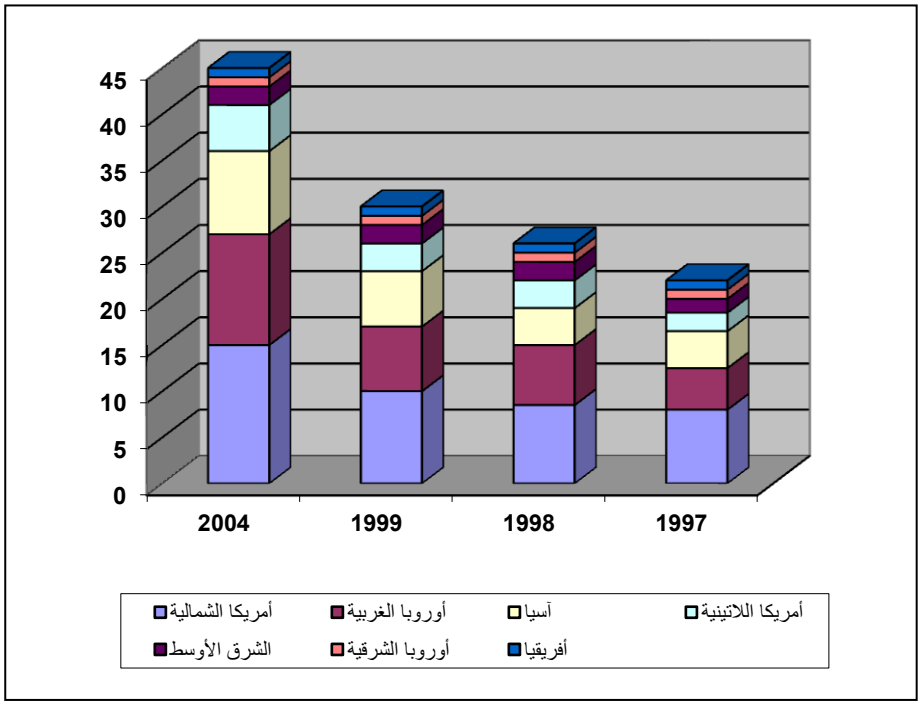

المصدر: تقرير ميريل لينش، مقال سابق، ص. 16.

2.2.غياب الإرادة السياسية وقلة الاهتمام بالتعليم:

من الصعب في الوقت الحالي تجاهل الرسالة التي تقول بأهمية التعليم، وقد اضطلعت الحكومات في كل مكان في العالم بدور جوهري في تعليم مواطنيها، ويعتبر توفير "التعليم للجميع" بمثابة حجر الزاوية بالنسبة لأهداف الألفية الإنمائية، وقد دفعت حوافز مختلفة المجتمعات لتقديم دعم قوي للتعليم، وبعضها اقتصادي بحث

[26] أحمد مهيوب غالب ، مرجع سبق ذكره، ص. 64.

[27] Banque Mondiale, (2000/2001), Rapport sur le développement dans le monde, « ***combattre le pauvretés*** », p.3

في حين تحرك البعض الآخر أفكار ترمى إلى استخدام التعليم كوسيلة لتحسين المشاركة السياسية، وتحقيق العدالة الاجتماعية، وبوجه أعم تنمية المجتمع[28]كما أن نوعية التعليم ترتبط مباشرة بقدرة الفرد على الكسب وإنتاجيته حيث أن المهارات لها تأثير قوي على النتائج.

وكذلك الاستثمار في مجال التربية والتكوين يعطي قوة عاملة مؤهلة خاصة في مجال تكنولوجيا الإعلام والاتصال مثل (كوستاريكا وهنغاريا)[29] كما أن تعليم الأفراد وتدريبهم على أحدث التكنولوجيا الموجودة في العالم وتوضيح كيفية استخدامها والاستفادة منها لاسيما شبكة الانترنت والبرمجيات تمكن من بناء الهياكل التنظيمية الحديثة التي تأخذ بعين الاعتبار الابتكار والاستقرار والتخلص من العادات القديمة البالية[30] والتعرف على الاتجاهات المختلفة السائدة في العالم وإدراك أثرها مع تعزيز الفهم واكتساب المعرفة والانفتاح والقدرة على التكيف بسرعة مع الأوضاع الغير مألوفة والمعتادة.

وهناك أسباب متعددة تدفع المجتمعات إلى تفضيل التمدرس ومنها المزايا الاقتصادية والعدالة الاجتماعية كما هو الشأن بالنسبة للمجتمعات المتقدمة، ولكن وضع التمدرس في الدول النامية يمثل حالة طوارئ صامتة، فهناك أكثر من 100 مليون طفل في سن الدراسة الابتدائية خارج المدارس، ويحتمل أن يتسرب 150 مليون طفل في المدارس من التعليم قبل إنهاء المرحلة الابتدائية، ولا يلتحق أكثر من نصف الفتيات في إفريقيا أبداً بالمدارس، ولا يستطيع سوى أقل من ثلث الأطفال في إفريقيا وجنوب آسيا القراءة والكتابة[31]هذه الوضعية تترجم بصورة واضحة نقص الاهتمام بالتعليم في البلدان النامية التي يميز معظم أنظمتها غياب الإرادة السياسية وعدم فعالية الاستثمارات بالإضافة إلى نقص المنشآت الأساسية، المواصلات، الطاقة ومحدودية التعليم، كما أن الدول النامية تتميز كذلك بالمراقبة الكبيرة في الأجهزة السياسية والحكومية التي تؤدي إلى السرية وغياب الشفافية، وفساد الحكم والإدارة العامة للموارد، ويتجلى ذلك من خلال غياب الديمقراطية وحقوق الإنسان وممارسة الفساد المالي والسلوك الريعي مما عطل التنمية بشقيها الاقتصادي والاجتماعي وساعد على انتشار الفقر والبطالة.

---

[28] Eric, A. H. (2005), "l'importance de la qualité de l'enseignement"**Revue finances et développement**, p. 15.

[29] محمد منصف تطار، " ***النظام المصرفي الجزائري والصيرفة الإلكترونية*** "، مجلة العلوم الإنسانية، عدد 01، جوان، 2002، ص. 194.

[30] رعد حسن الصحن، " ***تطوير نموذج الفجوة في مقياس جودة الخدمات المصرفية إلى المستوى العالمي***"، مجلة العلوم الإنسانية، جامعة بسكرة، عدد6، 2004 ، ص.27.

[31] Gene, S. et R, B.(2005),"***pour un pacte mondial de l'éducation***", Revue finances et développement, p. 38.

والتعليم عنصر مهم في الأداء الاقتصادي الوطني ولذلك فإن التوسع الذي يحدث على المستوى الدولي أمر ضروري ومرغوب فيه، خاصة بالنسبة للتعليم العالي الذي يعتبر تمويله والإنفاق عليه مسألة مهمة وحساسة للغاية من الناحية السياسية لأسباب تتعلق بالأداء الاقتصادي الوطني وتدعيم النوعية والتنوع وتحسين فرص الحصول على الكفاءات.

الشكل6: معدلات إتمام الدراسة

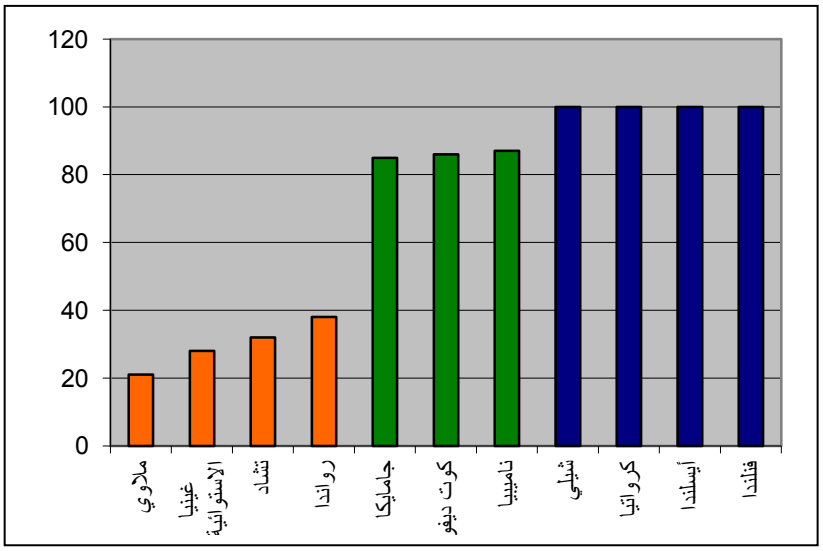

المصدر: Rapport sur éducation primaire préparé par l'institut de statistique de L'UNESCO, Revue finances et développement, Juin, 2005, P.24.

وانطلاقا من أهمية التعليم ينبغي على حكومات الدول النامية أن تضع خطة تعليم يتوافر لها ما يكفي من الموارد المحلية والقيادة السياسية والإصلاحات في التنظيم وتخضع للمساءلة والشفافية. وأن تلتزم كذلك بما جاء في منتدى التعليم العالي الذي عقد في داكار سنة 2000، ووقع على أهدافه أكثر من 180 دولة، وبمثل هذا المنتدى التزاما سياسياً لتحقيق هدف توفير« التعليم للجميع»[32] وكذلك إعادة النظر في المناهج والبرامج التعليمية وإدخال الحاسوب والعمل على محو أمية استخدامه، وتعزيز جهود الاهتمام بالتعليم وتحسينه، حيث أنه في ظل وجود مستويات محدودة للإنفاق على التعليم وفي ضوء ضعف بنى البحث العلمي والتطوير التكنولوجي لا يمكن بلوغ مجتمع الإعلام والمعرفة الذي يميز العصر الحالي، « خاصة في ضوء تزايد وتيرة هجرة المهندسين والتقنيين وخبراء

[32] Gene, S, Rekhu, B, op.cit., p. 38.

البرامج المعلوماتية وكفاءات الاتصالات وغيرها»[33] وقيام حكومات الدول المتطورة وعلى رأسها الولايات المتحدة الأمريكية بتخفيف قوانينها الخاصة بالهجرة للسماح بهجرة كثيفة لاختصاصيين في تقانة المعلومات حيث هناك 75 ألف منصب خالي في تكنولوجيا المعلوماتية في ألمانيا وحدها و210 آلاف في بريطانيا[34] ومعظم المصادر الرئيسية للقوة البشرية للدول المتقدمة تنتمي إلى عدة دول نامية منها أوروبا الشرقية وروسيا والوطن العربي. وتسعى دول شرق آسيا وأمريكا اللاتينية والهند كلها لتحقيق تقدم في هذه المنطقة، فللهند مثلاً فريق كبير من القوى البشرية المعلوماتية يعمل في الولايات المتحدة الأمريكية وقد ظلت المؤسسات التعليمية التنموية في الهند تخرج فئة أولى من العلماء والمهندسين والمدراء الذين أسهموا في انطلاق قطاع تكنولوجيا المعلومات خلال التسعينات، فالثورة الهادئة الأكثر حداثة في التعليم الأولى في الهند من شأنها أن تزود جيلاً يتميز بالمهارات اللازمة لتحسين الإنتاجية،[35] كما أن البرنامج الوطني لتحقيق التعليم الابتدائي الشامل الذي استهلته الهند سنة 2001 والذي يهدف إلى جعل التعليم الأولي جيد النوعية وحقاً أساسياً لكلّ طفل بمن فيهم المعوقين يعطي بصورة واضحة الأهمية النسبية التي توليها السلطات الهندية للتعليم والذي استطاعت من خلاله تكوين قوة بشرية مؤهلة في مجال تكنولوجيا الإعلام والاتصال.

3. ملامح الاقتصاد الجديد:

إن مصطلح الاقتصاد الجديد هو أكثر ارتباطا بالانترنت الذي يعتبر مرجع لمجموعة التغيرات في الهيكل والوظيفة وقواعد النظام الاقتصادي، وهذه التغيرات يبدو أنها قادة الولايات المتحدة الأمريكية إلى معجزة اقتصادية حقيقية، عشر سنوات من النمو المستمر بدون تضخم ولا بطالة أكثر من 4 % فالنمو المرتفع والطويل الأمد يرجع إلى معدل نمو مرتفع في الإنتاجية وهذا يعزي في الأساس إلى الإنتاج والاقتناء والانتشار المستمر لتكنولوجيا المعلومات والاتصالات،[36] التي أتاحت للمؤسسات والمنظمات الخدمية أن تخدم أسواقا أوسع وأكثر، ومن المحتمل أن يؤثر التطور السريع في تكنولوجيا المعلومات على عولمة اختيار مواقع المشروعات، وهذا باعتبار أن تطور وسائل الإعلام والاتصال عبر القارات بالأقمار الصناعية والحاسبات الآلية جعل العالم كله سوقا واحدة تقريبا.

---

[33] يحي اليحياوي، مرجع سابق، ص. 141.

[34] أنطوان زحلان، مرجع سابق، ص ص. 39-40.

[35] أنطوان زحلان، المرجع نفسه، ص ص. 39-40.

[36] Thomas, L. Albéric, T. (2001), "***Nouvelle économie net organisations***", éditions management Société, Paris, p. 17.

1.3.مفهومه و خصائصه:

لقد أصدر Kelvin Kelly في سنة 1997 في مجلته الخاصة "بالتكنولوجيات الجديدة للإعلام والاتصال" أول مقال له يعرف الاقتصاديات الجديدة وهو المقال الذي أصبح فيما بعد عنوان لكتاب صدر سنة 1998، وحسب رأيه فإن الاقتصاديات الجديدة ترتكز على اقتصاد شامل يتعلق بكل العالم يحبذ الأدوات الغير مادية، الإنتاج الفكري، وهذه الاقتصاديات متصلة فيما بينها من خلال نظام الشبكة.[37] إن عبارة الاقتصاد الجديد التي تسمى في بعض الأحيان الاقتصاد الإلكتروني أصبحت جد متداولة في الفترة الحالية، حيث أنها تستعمل للتعبير عن كلّ ما هو متعلق بتكنولوجيا الإعلام الاتصال أو تلك المتعلقة بالتطور التقني[38] وعندما نتكلم عن الاقتصاد الجديد نتكلم عن عالم يستخدم فيه الأشخاص أدمغتهم عوض أيديهم، عالم تخلق فيه تكنولوجيا الإعلام والاتصال التنافس ليس فقط بالنسبة للأحذية الرياضية أو مكونات الحاسوب، بل أيضا بالنسبة للقروض المصرفية والخدمات الأخرى التي لا يمكن تغليفها في صندوق أو إرسالها،[39] عالم يشترط فيه الاستثمار في المفاهيم الجديدة أو الوسائل التي تخلقها عوض الاستثمار في آلات جديدة، عالم يتم فيه الانتقال من الاقتصاديات المبنية على الموارد الطبيعية إلى الاقتصاديات المرتكزة بالأساس على الموارد اللامادية القائمة أساس على البحث العلمي والتطوير التكنولوجي والعمل الشبكي.

والاقتصاد الجديد له عدة خصائص أو مميزات نذكر منها ما يلي:[40]

- كثافة معرفية متصاعدة في كلّ الصناعات إضافة إلى قطاع الخدمات؛
- هبوط في كثافة المورد للنشاط الاقتصادي، مع انخفاض أهمية حساسية الموارد الطبيعية؛
- تركيز كلّي ناتج عن سيولة دولية لرؤوس الأموال، التكنولوجيا واليد العاملة المؤهلة وفتح الأسواق وتكنولوجيا متقدمة في النقل والاتصالات؛
- مستويات عالية ومتصاعدة للإنتاجية في التصنيع خاصة في البلدان المتقدمة مع علاقة متناهية بين التكنولوجيا والنوعية، مع استخدام التكنولوجيا لتعويض حتى اليد العاملة الرخيصة ويقصد بذلك سيادة الإنتاجية وانخفاض أهمية تكلفة عنصر العمل.

---

37 François, J. (2001), "***L'intelligence économique"***, 2éme édition, éditiond'organisation, Paris, p. 194.

38 Pierre. J, op. cit, p. 28.

39 محمد منصف تطار، ***"النظام المصرفي الجزائري والصيرفة الإلكترونية"***، مجلة العلوم الإنسانية، جامعة بسكرة، عدد 01، جوان، 2002، ص ص. 186-187.

40 Matthew, C. (2006), "***E. development and the new economy***", world institute for development economics research (WIDER) Helsinki, p. 6.

وبناءً على ما سبق فإن الاقتصاد الجديد هو اقتصاد مبني على المعرفة« هناك توجه مضطرد نحو بناء اقتصاديات معرفية مبنية على شبكات للاتصالات والمعلومات والتكنولوجيا الحيوية وغيرها على غرار، الاقتصاديات التقليدية المبنية تاريخياً على الثروات المادية المباشرة من مناجم غاز وأبار نفط ونحاس وفوسفات وما إلى ذلك».[41]

إن الاقتصاد الجديد يعطي للثورة التكنولوجية الحالية المرتكزة على الاستعمال العام لتكنولوجيا الإعلام والاتصال عبارة الاقتصاد الرقمي وهي أكثر دقة بالنظر إلى نتائج هذه الثورة التكنولوجية،[42] والاقتصاد الرقمي يساعد على اندماج الاقتصاد العالمي ويكون فيه تفاعل وتكامل وتنسيق مستمر بين تكنولوجيا المعلومات وتكنولوجيا الاتصالات من جهة، والنشاطات الاقتصادية من جهة أخرى وهذا ما يؤدي إلى تغيير أنماط الأداء الاقتصادي في المال والأعمال والتجارة والاستثمار من الشكل التقليدي إلى الشكل الفوري (السرعة في الأداء).

2.3. الأوجه المختلفة للاقتصاد الجديد:

يرى الدكتور برهان غليون:« أن الثورة التقنية والعلمية المتجسدة بشكل خاص في تقدم الاتصالات والمعلوماتية قد فرضت شروط جديدة على الممارسة الاقتصادية والسياسة والثقافية لجميع شعوب الأرض، ومع تطور وسائل الاتصال وتقصير المسافات المكانية والزمنية والنفسية تزداد فرص الاندماج العالمي وتصبح الهياكل التقليدية المعروفة عاجزة عن استيعاب النشاطات الاجتماعية والاقتصادية والإعلامية الجديدة».[43] فلقد أصبح هناك شكل جديد من أشكال التجارة بدء في التطور مع خلق مؤسسات وظهور خدمات جديدة، وصناعات مرتبطة مباشرة بتكنولوجيا الإعلام والاتصال تساهم في خلق مناصب عمل، وهذه الأوجه والأشكال المختلفة التي بدأت في الظهور توحي بميلاد لاقتصاد جديد وهي متنوعة ولكنها مرتبطة بتكنولوجيا الإعلام والاتصال ويمكن أن تتمحور هذه الأوجه كالآتي:

- **تكنولوجيا الإعلام والاتصال أكثر أداء وأقل تكلفة:** إن ارتفاع التبادل على الانترنت هو أشبه بالانفجار، وهذا الارتفاع يرجع إلى التطورات الحاصلة في المجال المعلوماتي والاتصالات، ولكن ينبغي الأخذ بعين الاعتبار أن تطور الانترنت كان بسبب ظهور الحواسب الآلية هذه الأخيرة وبالموازاة مع زيادة قدراتها إلى أن أسعارها لا تكف على الانخفاض وهذا الانخفاض يرتبط أساساً بالتطورات الحاصلة في المكونات الصناعية وظهور العديد من مواقع الإنتاج الكبيرة، واستعمال التقنيات الصناعية الحديثة التي سمحت برفع إنتاجية العمل.

---

[41] يحي اليحياوي، مرجع سابق، ص. 138.

[42] Alain, R et autres. (2003), **le retour de la nouvelle économie**, économica, Paris, p. 9.

[43] مؤيد عبد الجبار الحديتي، مرجع سابق، ص. 226.

- كما أن التطورات المتسارعة في مجال الاتصالات، والاستعمال المتزايد للألياف البصرية مكن من النقل المعلوماتي السريع وبأقل تكلفة وهناك كذلك بروتوكولات جديدة في مجال الاتصالات هي أكثر أداء وأقل تكلفة حيث تسمح بنقل الصورة عبر الهواتف النقالة،[44] وهذه المنتوجات الجديدة التي تدخل ضمن تكنولوجيا الإعلام والاتصال هي أكثر عملية وتستجيب لمتطلبات المستهلكين كما أنها سهلة الاستعمال.

- **ارتباط العرض والطلب بالمعلومة:** يلعب الإعلام على رفع أو زيادة للاستهلاك من خلال بيع المعدات، خلق خدمات جديدة وتطوير أشكال جديدة للتجارة، فارتفاع مبيعات الحواسب ذات الاستعمال المنزلي، وزيادة مستخدمي الانترنت يشكلان الوزن الأكثر أهمية الذي تمثله المعلوماتية في نفقات العائلات، فلقد أحدثت تكنولوجيا الإعلام والاتصال تغييراً في نشاط وسلوكات الأفراد وتنظيم المؤسسات، وأصبح بالإمكان إرسال، شراء بيع المعلومات تحت أي شكل من الأشكال السمعي، الصورة، الفيديو.

إن تنمية هذه الخدمات الجديدة الوسيطية أصبحت ممكنة بفضل ظهور تكنولوجيا الإعلام والاتصال، وتطور التنظيمات ونهاية الاحتكارات العمومية الكبرى على شبكات الاتصالات، وهذا ما يسمح بانفجار عرض هام للمنتوجات والخدمات المرتبطة بهذه التكنولوجيا، كما هو الشأن بالنسبة لقطاع الهاتف النقال، وتطبيقات التجارة الإلكترونية التي عرفت نمواً متسارعاً مع تزايد عدد المستهلكين الذين يستعملون قناة التوزيع الجديدة هذه ومواقع التبادلات، وبالتالي فإن الاستثمارات المعلوماتية المستحدثة واستهلاك منتوجات وخدمات جديدة من طرف المؤسسات والمستهلكين تساهمان في تحريك العرض والطلب وتلعبان دور متزايد الأهمية في النمو.

- **العودة إلى خلق مناصب عمل جديدة:** ما بين 1993 ونوفمبر 1999 خلق الاقتصاد الأمريكي 20 مليون منصب شغل، وأساس خلق مناصب الشغل خلال هذه الفترة كان في الخدمات، بينما في القطاع الصناعي بقي مجموع مناصب العمل مستقر نسبياً فالمرحلة الحالية لهذا التطور تتميز بتنمية الخدمات في المؤسسات التي تعتمد على تكنولوجيا الإعلام والاتصال،[45] عكس النصف الأول من القرن العشرين الذي كان فيه الاعتماد على النشاطات التي لا تتطلب التكنولوجيا المتقدمة والكفاءات العالية.

فالأمر يتعلق بالحصول على الكفاءات الجيدة من أجل تنمية بعض متطلبات الاقتصاد الجديد المرتكز على المعرفة« وهناك على الأقل مجموعتين من المهارات التي ينبغي تمييزها، أولاً تلك المتعلقة مباشرة باستعمال تكنولوجيا الإعلام والاتصال التي تطرح مشاكل مكملة بين الإنسان والحاسوب، وهناك تلك التي تسمح

[44] Thomas, L., Albéric. T, op.cit, p. 18.
[45] Ibid, p. 22.

بالاستمرارية والتطور في عالم الإبداعات والتغيرات الدائمة وهذه الأخيرة ترتبط بمميزات الحركية والتلائمية وأكثر من ذلك المقاولاتية»[46] وهذين المجموعتين من الكفاءات هي ضرورية في الاقتصاديات الجديدة، الشيء الذي يترجم الزيادة في عروض العمل الذي يعتمد على التقنية وهذه الزيادة هي مستمرة خاصة في الدول المتقدمة« ففي بداية سنة 2000 أعلن المستشار الألماني السابق "قيرهارد شرودر" منح 30 ألف تأشيرة عمل للمهندسين في الإعلام الآلي الذين لا ينتمون للإتحاد الأوروبي»[47] وهذا ما يعكس بصورة واضحة اتساع الأنشطة الاقتصادية التي تحتاج إلى مناصب عمل جديدة في مجال المعلوماتية.

- **ارتفاع وانهيار الأصول المالية للانترنت:** إن إحدى مظاهر الاقتصاد الجديد تتعلق بدون شك بالنمو السريع لقيم البورصة للمؤسسات المرتبطة من قريب أو من بعيد بتطور تكنولوجيا الإعلام والاتصال وخصوصاً الانترنت، فالنمو الملاحظ في قيم البورصة للمؤسسات ذات التكنولوجيا العالية والانهيار المتتالي للعمالقة مثل COCA-COLA أو PROCTER و GAMBEL ثم تأكيدها من طرف العديد على أنها إشارات للدخول إلى الإقتصاد الجديد[48] فالتوسع في القطاع التكنولوجي والطرح الأولي للأسهم يقف تحديداً وراء تناسي أصحاب الثروات الكبار الذين حققوا ثروتهم في قطاع الأنترنت مثل Ameritrad, red HAT, Yahoo, E-Bay, Amazon في الولايات المتحدة الأمريكية Lastminute.Com وQSL في بريطانيا وإلى حد ما SoftBank في أسيا، ومن مجموع الرأس مال المجازف البالغ 48 مليار دولار المستثمر في السوق الأمريكية، ذهب 30 مليار دولار منه إلى مشاريع وشركات الانترنت[49] وقد سمحت الانترنت بالنمو السريع للعمالقة الجدد في الاقتصاد الأمريكي وهناك بعض الأمثلة التي تسمح بالإحاطة بهذه الظاهرة، حيث بين 01 ماي 1999 و09 مارس 2000. كوكا-كولا وبنك أمريكا خسرتا كلّ واحدة منهما 50 مليار دولار كقيم في البورصة، وفي نفس الوقت فإن منتج Micro Processeurs INTEL لاحظ تزايد قيمه في البورصة بـ 192 مليار دولار، كما أن منتج الهاتف النقال NOKIA كانت الزيادة التي حققها تقدر بـ 161 مليار دولار وفي أبريل 2000 فاقت قيم البورصة لمصمم البرامج ORACLE الشركات الثلاث الأولى لصناعة السيارات[50]، وهذه النتائج توضح أوجه الاقتصاد الجديد الذي صنع من خلاله أصحاب الثروات ثرواتهم في قطاع التقنية الحديثة مستفيدين من التغيرات الاقتصادية والتكنولوجيا التي مهدت للعولمة الاقتصاد.

---

46 Dominique, F. (2000), "***L'économie de la connaissance***", édition la découverte, Paris, p. 107.

47 Thomas. L., Albéric. T, op.cit, p. 23.

48 Thomas. L., Albéric. T, ibid, pp. 23-24.

49 تقرير ميريل لينش عن الثورات العالمية ومصادرها، مرجع سبق ذكره، ص. 13.

50 Thomas. L., Albéric. T, op.cit, p. 25.

4. مقومات الاندماج في الاقتصاد الجديد:

إن الاندماج في الاقتصاد الجديد يتطلب وجود بيئة ملائمة يتم من خلالها نشر المعلومات والمعرفة وإنتاجها وتوظيفها بكفاءة في جميع المجالات هذه البيئة تختلف بها تكنولوجيا المعلومات والاتصالات مكانة هامة، بالإضافة إلى التعليم والبحث العلمي، والتي تشكل في مجموعها مقومات الاندماج في الاقتصاد الجديد.

إن الدخول في الاقتصاد الجديد يقتضي توجيه اهتمام مركز للبحث العلمي ورفع نسبة الإنفاق على مشاريع البحث والتطوير، إذ تعتبر هذه النسبة كمؤشر ضمن مجموعة مؤشرات الاقتصاد المبني على معرفة والمعلومة.

ومن أجل تعظيم فرص الاندماج في الاقتصاد الجديد لابد من قيام الدول النامية بصياغة سياسة للعلم والتكنولوجيا تحدد فيها أهدافا واضحة.

وأولويات مدروسة، والأهم من ذلك وضع إستراتيجية وآليات لتنفيذ هذه السياسة، ويجب أن تكون هذه السياسة معتمدة رسميا ومعلنة تسعى لتفعيل عناصر منظومة العلم والتكنولوجيا، وتؤمن آليات التنسيق بين هذه العناصر أي بين تكوين وتعليم وتدريب الأطر العلمية والتكنولوجية والبحث والتطوير واكتساب التكنولوجيا وتطوير خدماتها ويرى "محمد مراياتي"[51] أن هذا من شأنه أن يؤدي إلى تحويل منظومة العلم والتكنولوجيا غير الفعالة في الدول العربية إلى نظام وطني للابتكار والإيداع الفعال، ولحسن الحظ تسعى بعض الدول العربية حاليا لتبني مثل هذه السياسات كالسعودية والكويت وعمان وغيرهم.

1.4. طبيعة العناصر الحاكمة لآلة الاقتصاد الجديد.

إن التحول من اقتصاد يقوم على رأس المال والمواد الأولية إلى اقتصاد قائم على المعرفة والمعلومات يتطلب توافر شروطا أساسية من أهمها تعزيز إمكانيات تيسير تعميم تكنولوجيا المعلومات والاتصالات واستخدامها على نطاق واسع وكذا الاستثمار في الموارد البشرية وتشجيع البحث والتطوير.

- **البنية التحتية للمعلومات والاتصالات:** تعد البنية التحتية للمعلومات والاتصالات الأرضية التي تنمو عليها أنشطة الاقتصاد المرتكزة على المعرفة، فهي بمثابة العامل الأهم في تحديد قدرة البلد على الاندماج في الاقتصاد الجديد، حيث تشكل الهواتف التقليدية، والمحمولة، وعدد من الحواسب الشخصية المتوفرة في البيئة الوطنية، ومدى استخدام الإنترنيت المؤشرات الأساسية لهذه البنية التحتية، ويؤخذ كذلك بعين الاعتبار مستوى سيادة خدمات الحكومة الإلكترونية وحجم الإنفاق على تقانة الإعلام والاتصال.

[51] مستشار إقليمي للعلم والتكنولوجيا لدى اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا – الاسكوا –

- **التعليم والموارد البشرية**: تعتمد قدرة بلد ما على الاستفادة من اقتصاد المعرفة على مدى السرعة التي يمكن من خلالها أن يتحول إلى اقتصاد تعليمي حيث يكون الأفراد والشركات قادرين على إنتاج الثروة بحسب قدرتهم على التعلم والمشاركة في الإبداع[52] ويتم تقييم مستوى التعليم في ضوء متغيرات تعنى بمستوى التحاق الأفراد بمراحل التعليم المختلفة، ومستوى الثقافة السائد في المجتمع، ويؤخذ بعين الاعتبار كذلك مستوى الإنفاق على التعليم[53] بمراحله المختلفة ومستوى التدريب الذي قد نالته الموارد البشرية، وهل أن المجتمع يعاني من هجرة الأدمغة نتيجة عدم توفر الظروف المناسبة.

والتعليم يلعب دور هام في إعداد الكفاءات البشرية التي يحتاجها الاقتصاد الجديد، والتي تساهم في تطوير التكنولوجيا، ومن جهة أخرى فإن التكنولوجيا تقوم بتسيير ظروف التعلم وجعله أكثر فعالية من خلال التعليم الإلكتروني والتعلم عن بعد بواسطة شبكة الإنترنيت وما تنتجه صناعة تكنولوجيا المعلومات والاتصالات.

- **البحث والتطوير**: يهدف البحث العلمي إلى زيادة المعرفة العلمية وتطبيقها على الواقع، فالحصول على المعرفة العلمية ساهم في إيجاد حلول لمسائل محددة سواء تعلق الأمر باستنباط طرق إنتاج جديدة أو ابتكار سلع وخدمات جديدة، خصوصا في ظل الاقتصاديات الجديدة المرتكزة على المعلومات والمعرفة حيث تنشر مخابر البحث والتطوير وتولي لها الحكومات أهمية بالغة باعتبارها أساس التقدم التقني، وبصورة أخرى أصبح البحث والتطوير[54] يشكل أهم جوانب التطور التكنولوجي في الدول المتقدمة ذلك لأنه يمثل وسيلة لتوسيع المعارف التكنولوجية وإنتاج مواد جديدة وآلات تستعمل في عمليات جديدة أو إدخال التحسينات المطلوبة على المنتجات القديمة، وأجل تعظيم مرد ودية البحث والتطوير في الاقتصاد الجديد تعمل الدول المتقدمة على تقاسم الأدوار في الإنفاق على مشاريع البحث بين الحكومة والقطاع الخاص.[55]

---

[52] منصوري كمال، خليفي عيسى، مرجع سبق ذكره، ص 55.

[53] نشير في هذا المجال إلى أن تمويل البحث العلمي في البلدان العربية بعد من أكثر المستويات انخفاضا، فقد بلغ معدل الإنفاق العلمي نسبة إلى الناتج الداخلي الخام 0,14 % عام 1996 مقابل 2,9 % لليابان عام 1994، وتأتي تونس في رأس الدول العربية ي الإنفاق على تقنية المعلومات تليها الأردن ومصر والسعودية وسوريا والكويت والإمارات، المصدر، تقرير التنمية الإنسانية العربية، 2002، المكتب الإقليمي للدول العربية، البرنامج الإنمائي للأمم المتحدة، نيويورك، 2002، ص 6.

[54] نشير في هذا المضمار إلى أن مخصصات ما تنفقه الدول العربية على البحث والتطوير لا تتجاوز 0,2 % من الناتج القومي في حين تتراوح هذه النسبة في الدول المتقدمة بين 2,5 و 5 %.

[55] يتكفل القطاع الخاص بتمويل المشاريع التي ينتظر أن تحقق أرباحا خلال 5 سنوات أو أقل، ولكن إذا كانت الفترة 10 سنوات فأكثر، فإن الدولة هي التي تتكفل بتمويلها، أما إذا تراوحت الفترة بين 05 و 10 سنوات يشترك القطاع العام والخاص في تمويل المشاريع.

أما بالنسبة للدول العربية نجد أن 89% من الإنفاق على البحث والتطوير من مصادر حكومية، وتساهم القطاعات الإنتاجية والخدمية بنحو3% بينما تزيد هذه النسبة في الدول المتقدمة عن 50%.[56]

2.4. تكنولوجيا المعلومات والاتصالات بوابة الاقتصاد الجديد.

تعتبر تكنولوجيا المعلومات والاتصالات بوابة الدخول للاقتصاد الجديد، فالانتقال السريع والتحول الايجابي في الميادين ذات الصلة بهذا الاقتصاد لن يتأتى إلا إذا تم التركيز على البنية التحتية للمعلومات والاتصالات، لدلك أصبحت مسألة دخول عالم التكنولوجيا الحديثة تطرح نفسها بين البلدان لأن توفير الشروط الملائمة لذلك مسؤولية دولية تقع على عاتق السلطات بكلّ بلد والمنظمات الاقتصادية وغيرها.

لقد تزايد الاهتمام عبر العالم بمعالجة مسألة الهوة بين الدول التي دخلت عالم تكنولوجيا الإعلام والاتصال والدول التي لازالت متأخرة أي ما يسمى التمييز الرقمي، ولقد قدم منتدى الاقتصادي العالمي مؤخرا بعض الاقتراحات الهامة لمجموعة الثمانية (G_8) ويرى المنتدى أنه على مجموعة الثمانية أن تبادر وأن تقود مجهودا دوليا منظما لمساعدة الدول النامية في تضييق الهوة بالتعاون مع الهيئات والمنظمات الأخرى المختلفة[57]خاصة بعد أن تعالت أصوات معتدلة محذرة من ترك برامج البحوث للسوق كلية، مقترحة برنامج عمل دولي لتمويل تطوير التكنولوجيا الحيوية وتكنولوجيا الإعلام والاتصال تلبية احتياجات الفقراء أيضا[58] وقد نوقشت في مؤتمر القمة العالمي لمجتمع المعلومات في تونس 27 يناير 2005 حول دعم الاستثمار في المعلومات عدة مواضيع مرتبطة بوضع مسألة تمويل تكنولوجيا المعلومات والاتصالات (أنظر في ذلك الجدول 3).[59] وفي سياق ما تتسم به هذه التكنولوجيا من أهمية متزايدة للاتصال والتبادل يمكن أن تسهم في إقامة مجتمع معلومات يتسم بمزيد من الشمولية، ودورها كوسيلة مساعدة على تحقيق التنمية.

فالتطورات الحاصلة في مجال تكنولوجيا الإعلام والاتصال أدت إلى إحداث تغيرات جوهرية في البنية الاقتصادية والاجتماعية للعديد من الدول، وبخاصة دول العالم المتطور، ولقد تحولت المجتمعات إلى اقتصاديات مبنية على المعرفة بفضل تعميم استخدام التكنولوجيات الحديثة وشبكاتها، واتساع الأسواق، وهذا التحول سيفرض شروطا تنافسية جديدة في ظل اقتصاد جديد يعتمد على الثورة المعلوماتية، ولذلك فإن المشاركة في هذا

---

[56] تقرير التنمية الإنسانية العربية (2003)، المكتب الإقليمي للدول العربية، البرنامج الإنمائي للأمم المتحدة، نيويورك، ص 73.

[57] محمد منصف تطار، مرجع سبق ذكره، ص. 195.

[58] فلاح كاضم المحنة،" ***العولمة والجدل الدائر حولها***" ، الوراق للنشر والتوزيع، الأردن، 2002، ص. 267.

[59] طلب الأمين العام في خطة عمل مؤتمر القمة العالمي المعني بمجتمع المعلومات إنشاء فريق عمل لدراسة مسألة الآليات المالية الكفيلة بتسخير تكنولوجيا المعلومات والاتصال لأغراض التنمية وتقديم تقرير لتيسير المناقشات بشأن هدا الموضوع، مع استغلال الآليات المالية القائمة على جميع المستويات استغلالا كاملا.

العالم الجديد تتطلب الاهتمام بتكنولوجيا الإعلام والاتصال وتوفير البيئة والتقنيات التي تسمح لها بالنمو والازدهار.

الجدول3: الموضوعات التي نوقشت في مؤتمر القمة العالمي لمجتمع المعلومات

	المحور الرئيس	الموضوعات التي يشتمل عليها
1	البيئة والسياسة الملائمة	بناء الثقة والأمن، البيئة الملائمة، الأبعاد الأخلاقية لمجتمع المعلومات
2	الهياكل الأساسية	البني التحتية للمعلومات والاتصال
3	سبل الاستفادة	أساسيات الحصول على المعلومات والمعارف
4	المحتوى والتطبيقات	تطبيقات تكنولوجيا المعلومات والاتصال في جميع مناحي الحياة، التنوع الثقافي واللغوي والمحتوى المحلي، وسائط الإعلام
5	تنمية القدرات	بناء القدرات وتعزيزها

المصدر: محمد الطائي،" ***اقتصاديات المعلومات"*** ، دار المسيرة للنشر والتوزيع، عمان، 2007، ص94.

وبالنسبة للدول المتقدمة نجد أن الولايات المتحدة الأمريكية هي البلد الذي له نفقات هامة في مجال هذه التكنولوجيات، وذلك في متوسط الفترة 2001/96 فهي تمثل 4,5%من (PIB) و28% من مجموع نفقات الاستثمار، في المقابل نجد أن فرنسا وألمانيا هما البلدان اللذان لهم أقل أهمية على التوالي أقل من 2,5% في ألمانيا وأقل من1,7% في فرنسا[60] وعليه فإن النمو الضئيل لتكنولوجيا الإعلام والاتصال بفرنسا تأثيره على النمو المستقبلي يتراوح بين 0,8 و1,3 نقطة في السنة وهو أضعف مرتين من ذلك المسجل في الولايات المتحدة الأمريكية[61] كما أن هولندا والمملكة المتحدة تحتلان موقع وسيطي بأقل من 3% في المملكة المتحدة، وما بين 1,7 و2,2% في هولندا.

وبناءا على ذلك فإن الاستثمار في تكنولوجيا الإعلام والاتصال له أهمية كبيرة كون أن صناعة هذه التكنولوجيات تساهم في تنمية القطاعات الأخرى التي يعتمد تطورها على مدى استفادتها من تقنية المعلومات

60 Gilbert, C et autres. (Juin 2004), "***le comportement de demande en capital TIC***", Revue économie internationale, n° 98. p. 62

61 Gilbert, C et autres, Idem, p. 89.

والاتصالات وما يرتبط بها من خدمات أخرى كما أن خطوات تبني صناعة تكنولوجيا المعلومات والاتصالات تشمل عدة نقاط أساسية يتم إدراجها كما يلي:[62]

- معاملة كافة النشاطات الاقتصادية ذات العلاقة بتقنية المعلومات والاتصالات وما يرتبط بها من منتوجات وخدمات بنفس مزايا الصناعات التقليدية الأخرى إضافة إلى إخضاعها إلى أقل نسبة من الرسوم الجمركية وتكاليف الخدمات المتعلقة بالاستيراد والتصدير؛
- إنشاء الهيئات التنظيمية والتشريعية التي تشرف على الأنشطة الاقتصادية التي لها علاقة بتكنولوجيا المعلومات والاتصالات؛
- تحسين البني الأساسية للاتصالات والعمل على تطويرها، والرفع من مستوى خدماتها وتنويعها لتشمل كافة المناطق، وهذا تماشيا مع الزيادة في حجم السكان والمتطلبات الإضافية الأخرى إلى جانب تحسين مستوى الصيانة للبنى التحتية؛
- تحديث البرامج التعليمية، وتطوير المناهج الدراسة لمواكبة التطورات المستمرة مع الاهتمام بالتدريب وإعادة التأهيل لما يتوافق مع متطلبات أنشطة ذات علاقة بتقنية المعلومات والاتصالات؛
- التوعية بأهمية هذه التكنولوجيا التي انعكس نشاطها على عدة دول، فالعالم أصبح يعيش فترة تحول من المجتمع الصناعي إلى المجتمع المعلوماتي ومن المجتمع تكنولوجي جامد إلى مجتمع متحرك؛[63]
- مساندة الإدارات والجهات الحكومية التي تسعى لأداء مهامها إلكترونيا ودعمها ماديا ومعنويا عند بدئها في التحول إلى ما يعرف بالحكومة الإلكترونية.

خـاتمة:

لقد أصبحت تكنولوجيا الإعلام والاتصال واقعا يرسم معالم الاقتصاديات الجديد فالتغيرات البنيوية الهائلة التي تجدرت في الدول المتقدمة والتي تقدم كلّ يوم تطورات مذهلة سيكون لها دور هام في حياة المجتمعات وتعاملاتهم اليومية لتتوارى خلفها كلّ التعاملات التقليدية السائدة، فلقد فرضت تكنولوجيا الإعلام والاتصال شروط جديدة على ممارسة الأنشطة الاقتصادية، حيث أصبح هناك تقارب بين مختلف الأطراف العالمية وتقلصت المسافات وتزايدت حدة العولمة.

---

[62] إبراهيم بختي، "***التجارة الإلكترونية مفاهيم وإستراتيجيات التطبيق في المؤسسة***"، ديوان المطبوعات الجامعية، بن عكنون، 2002، ص ص. 314-315.

[63] Abdeslam. B. , Djilali. B.,(2004),"***Impact des TIC sur les structures et comportement de l'entreprise moderne***", Revue économie et management, université de Tlemcen, n° 3, p. 51.

والحقيقة أن تتابع وتألق التطورات العلمية العالمية الهائلة في تكنولوجيا الإعلام والاتصال زادت من عمق الفجوة الرقمية الموجودة، وتكمن خطورة هذه الفجوة في أن حيازة تكنولوجيا الإعلام والاتصال والمهارات التي تتعامل معها يمكن أن تعطي أفضلية اجتماعية واقتصادية للحائزين عليها على من لا يحوزها، سواءً كانوا دّولاً أو مؤسسات أو مواطنين، وإذا أمعنا النظر في الفجوة الرقمية بين الدول المتقدمة والدول المتخلفة يمكننا أن نتبين بسهولة ضخامة هذه الفجوة خاصة فيما يتعلق بعدد مستخدمي الانترنت وتوافر أجهزة الاتصالات وغيرها من التكنولوجيات المختلفة، وعلى ضوء هذه التحولات التي أفرزتها الثورة التكنولوجية أصبح لزاما على الدول النامية أن تعمل جاهدة للتكيف مع هذا الواقع الجديد الذي كشف عن متغيرات هامة مست مختلف المستويات خاصة تلك المتعلقة بالنشاطات المرتكزة على المعرفة وعلى تطبيقات التقنية الرقمية في الاقتصاد، وفي الحقيقة فإنّ الدول العربية مطالبة بالوصول إلى فهم أعمق لموضوع الفجوة الرقمية، واعتماد سياسات حكومية من شأنها ترسيخ قيم المسؤولية الاقتصادية والاجتماعية وروح المبادرة الحكومة التي تصل إلى إعطاء أهمية كبرى للعنصر البشري، ويعادله في الأهمية الاستثمار في مجال البنية التحتية للاقتصاد، وخاصة في مجال الشبكات والاتصالات وإقامة هياكل أساسية للمعلومات وأن تضع قواعد وإجراءات ميسرة ومحفزة للأفراد والمؤسسات الاقتصادية وتوفير الشروط الملائمة للدخول في الاقتصاد الجديد المبني على المعرفة والمعلومات.

قائمة المراجع باللغة العربية:

مؤلفات:

1. إبراهيم بختي،" ***التجارة الإلكترونية مفاهيم وإستراتيجيات التطبيق في المؤسسة***"، ديوان المطبوعات الجامعية، بن عكنون، 2005.
2. السيد يسن، "***المعلوماتية وحضارة العولمة رؤية نقدية عربية***"، دار نهضة مصر للطباعة، الطبعة الثانية، القاهرة، 2002.
3. علي محمد شمو، "***الاتصال الدولي والتكنولوجيا الحديثة***"، دار القومية العربية للثقافة والنشر، بدون تاريخ.
4. يحي اليحياوي، "***العولمة: أية عولمة***"، إفريقيا الشرق، الدار البيضاء، 1999.
5. حسن عماد مكاوي، "***تكنولوجيا الاتصال الحديثة في عصر المعلومات***"، الدار المصرية اللبنانية، القاهرة، 2003.
6. سمير صارم، "***معركة سياتل حرب من أجل الهيمنة***"، دار الفكر، دمشق، 2000.
7. محمد الطائي، "***اقتصاديات المعلومات***"، دار المسيرة للنشر والتوزيع، عمان، 2007.

8. مؤيد عبد الجبار الحيتي، "***العولمة الإعلامية***"، الأهلية للنشر والتوزيع، عمان، 2002.
9. ضياء مجيد الموساوي، "***الحداثة والهيمنة الاقتصادية ومعوقات التنمية***"، ديوان المطبوعات الجامعية، بن عكنون، 2005.
10. فلاح كاظم المحنة، "***العولمة والجدل الدائر حولها***"، الوراق للنشر والتوزيع، الأردن، 2002.

مقالات، تقارير وملتقيات:

1. التقرير الإستراتيجي العربي، مركز الأهرام للدراسات السياسية الإستراتيجية، مؤسسة الأهرام، 2004.
2. أحمد مهيوب غالب، "***العرب والعولمة مشكلات الحاضر وتحديات المستقبل***" مجلة المستقبل العربي، عدد 256، بيروت 2000.
3. أنطوان زحلان، "***تقانة المعلومات***" مجلة المستقبل العربي، عدد 269، بيروت، 2001.
4. المجلس الوطني الاقتصادي والاجتماعي، مشروع دراسة حول مواجهة العولمة ضرورة بالنسبة للبلدان الضعيفة، الدورة العامة السابعة عشر، الجزائر، ماي 2001.
5. المؤسسة العربية لضمان الاستثمار، تقرير مناخ الاستثمار في الدول العربية، الكويت، 2003.
6. بلقاسم زايري، عبد القادر دربال، "***منطقة التبادل الحر الأورو متوسطية والفقر في الدول المتوسطية***"، مجلة العلوم الإنسانية، ، عدد 2، تلمسان، 2003.
7. حسين رحيم، "***التنمية والعولمة إشكالية الموازنة بين تحقيق النمو المتوازن واستئصال الفقر وضمان الرفاه الاجتماعي***"، مجلة العلوم الإنسانية، عدد 2، تلمسان، 2003.
8. محمد منصف تطار، "***النظام المصرفي الجزائري والصيرفة الإلكترونية***"، مجلة العلوم الإنسانية،عدد 01، بسكرة، 2002.
9. محمد شبا، "***الانعكاسات الاجتماعية والثقافية لثورة الاتصالات الراهنة***"، مجلة الاقتصاد والأعمال، عدد خاص، فبراير، 1999.
10. محمد زيدان، "***البيئة الرقمية في الدول العربية***"، ملتقى دولي حول الاستثمار الأجنبي المباشر ونقل التكنولوجيا، جامعة بشار03/02 فبراير، قرص مضغوط،2007.
11. عبد الله حمود علي سراج، "***التسويق والتجارة الإلكترونية في الدول العربية التحديات التي تواجهها وسبل التغلب عليها***"، مجلة العلوم الإنسانية، عدد 05، بسكرة، 2003.
12. تقرير التنمية الإنسانية العربية، المكتب الإقليمي للدول العربية، البرنامج الإنمائي للأمم المتحدة، نيويورك، 2003.

13. تقرير ميريل لينش عن الثورات العالمية ومصادرها، مجلة الاقتصاد والأعمال، عدد خاص، 2001.

14. رعد حسن الصحن، "***تطوير نموذج الفجوة في مقياس جودة الخدمات المصرفية إلى المستوى العالمي***"، مجلة العلوم الإنسانية، عدد 6، بسكرة، 2004.

15. كمال منصوري، عيسى خليفي، "***اندماج اقتصاديات البلدان العربية في اقتصاد المعرفة، المقومات والعوائق***"، مجلة اقتصاديات شمال إفريقيا، جامعة شلف، عدد 04، 2006.

16. شركة مدار للأبحاث والدراسات، المملكة العربية السعودية.

المراجع باللغات الأجنبية:

1. Alain R. et autres. (2003), « ***le retour de la nouvelle économie*** », economica, Paris.
2. Banque mondial, (2000/2001), Rapport sur le développement dans le monde, "combattre la pauvreté".
3. Bendiabdellah A., Djilali, B. (2004) « ***Impact des TIC sur les structures et comportement de l'entreprise moderne*** », Revue économie et management, n° 3, Tlemcen.
4. Dominique F., (2000), « ***L'économie de la connaissance*** », édition la découverte, Paris.
5. Eric A. H., (2005), « ***l'importance de la qualité de l'enseignement*** », Revue finances et développement, paris.
6. François J. , (2001), « ***L'intelligence économique*** », 2éme édition, édition d'organisation, Paris.
7. Gene, S. et R, B. (2005), «***pour un pacte mondial de l'éducation***», Revue finances et développement.
8. Gilbert C. et autres. (Juin 2004), «***le comportement de demande en capital TIC*»,** Revue économie internationale, N° 98.
9. Matthew, C. (2006), «***E. development and the new economy***», world institute for development economics research (WIDER) Helsinki.
10. Melissa S., (2007), «***e-commerce évolutions et perspectives de développement et de sécurisation***», Alger.
11. Pierre J., (2001), «***le poids économique des nouvelles technologie***", Revue sciences humaines, n° 32.
12. Revue finances et développement. (juin 2005), Rapport sur éducation primaire préparé par l'institut de statistique de L'UNESCO.
13. Thomas L., Albéric T., (2001), «***Nouvelle économie net organisations*** », éditions management société, Paris.